

الفصل الخامس

حالة السجون

والآن ننتقل إلى حديث قصير عن السجون والأنظمة الحديثة التي أدخلت عليها ...

ولقد مضى العهد الذي كانت فيه الحكومات تقرر أنها قامت بواجبها نحو المجتمع متى قبضت على المجرم وأودعته السجن تحت حفظ كامل — مضى هذا العهد ، وصارت الحكومات تعترف الآن أن هذه الواجبات تبتدىء بإدخال المسجون السجن ، لا أنها تنتهى بذلك — فالحكومة تتحمل مسؤولية خطيرة بالقبض على كائن بشرى وحرمانه من حريته زمناً طال أو قصر تلك المسؤولية هي معالجة نفس السجين وتهذيب خلقه أثناء مدة سجنه ، فالسجناء المحرومون من حريتهم ، يجب أن ترد إليهم تلك الحرية عاجلاً أو آجلاً : على أن يعطوا في السجن كيف يستمتعون بهذه الحرية دون أن يؤذوا مواطنيهم . فالمفروض في السجون أنها أداة للإصلاح والتهذيب وتقويم الأفراد الذين نزل

هم القدم ، فينحرفون عن الطريق القويم .

لقد أصبح من حق السجين على المجتمع أن يعالج وأن يرد
للجموع الذى خرج منه ليعمل فيه عملاً صالحاً — ويحيا حياة
شريفة : فالغرض الأساسى من السجون الحديثة قد انحصر فى
إصلاح المجرم ، حتى يرد إلى المجتمع ليشغل فيه مكاناً نافعاً ومنع
خلق مجرمين جدد .

ويجب أن يعامل كل مجرم معاملة تتفق وطبيعة الجريمة وبيئة
المجرم وحالته الصحية والاجتماعية والثقافية — إذ ليس مجرم
الصدفة وهو من يرتكب جريمة بدافع فجائى ، أو فى ثورة غضب
أو تحت تأثير الخمر — ليس هذا كمن اعتاد الإجرام واحترفه —
كما أن معاملة المجرم بالعادة — وهو من ينزع إلى الاجرام نزوعاً
اكتسبه من البيئة المتصلة به ، يجب أن تختلف عن معاملة المجرم
بالغريزة — وهو من وجد مجرماً بسبب شذوذ طبيعى جسمانى ،
أو عقلى . كذلك ، يجب معاملة المجرم السياسى معاملة تختلف عن
معاملة المجرمين العاديين ، لأن الجرائم السياسية أو جرائم الرأى
لا تدل على توفر روح الاجرام فى مرتكبها ، بل قد تكون نتيجة
للبالغة فى رأى أو عقيدة !

وبما تقدم يتضح أن لكل مجرم من طبيعة جريمته ما يقتضى نوعاً خاصاً من المعاملة ، فليس من العدالة فى شيء ، ولا من الإصلاح فى شيء أن يعامل المحكوم عليه فى جريمة سياسية ، أو جريمة خافقتها الصدفة معاملة من نصب نفسه للخروج على الشرائع ومن كان الباعث له على الاجرام تأصل روح الشرف فيه — كما أنه ليس من الإنسانية فى شيء أن يقدم طعام موحد للسجناء جميعاً ، بلا تفریق ، مع ما هو معلوم من أن ما يصلح قواماً لحياة أحد الناس ، قد يكون ضاراً بغيره ، فقد يكون السجن نعيماً مقيماً لمن اعتاد أن يحيا حياة دون الحياة فيه ، بينما يكون جحيماً لمن اعتاد حياة أرفع من الحياة فيه ، وقد يكون قطع الأحجار سهلاً هيناً لسجين ، وعذاباً ما بعده عذاب بالنسبة لسجين آخر ،

لهذا اتفق الرأى فى المؤتمرات الدولية تحقيقاً للغرض الثانى من وجود السجون ، وهو الرغبة فى الإصلاح والتهذيب على وجوب التفرقة فى طرائق المعاملة ، تبعاً لنوع الجريمة وبيئة المجرم ومركزه فى المجتمع ، وخلقه ومستوى معيشته ، كما استقر الرأى على وجوب حماية المسجون الأقل إجراماً من أن يتسرب اليه

الفساد من مسجونين آخرين أكثر إجراماً ، لهذا رُئى أن تخصص
سجون معينة للمجرمين الشبان بين سن ١٦ و ٢١ سنة ، لأن المجرم
في هذه السن يكون في طور التردد والضعف الخلقى ، ولا تكون
نفسه في العادة قد تأصل فيها الاجرام ، فيكون من السهل توجيهه
إلى الحياة الشريفة .

وعند ما يخرج السجين ، بعد أن يمضى كل المدة المحكوم بها
عليه ، أو قبل ذلك اذا تمتع بالافراج الشرطى — يخرج الى العالم
وهو أشبه ما يكون بالوليد ضعفاً وحاجة الى العون والأخذ
باليد — يخرج الى عالم صاخب ، ملىء بالحركة ، بعد هدوء ودعة
تامين — يخرج اليه فاذا هو كالغريب عنه ، تلاحقه نظرات الريبة
والشك أينما سار : ينكره المجتمع ، ويشيح عنه الناس ، فينتهى
به الأمر إلى اليأس والقنوط ، فينطوى على نفسه ، ولا يلبث أن
ينقلب على عقبيه ، فلا يراعى ضميراً ، ولا ديناً ، ولا قانوناً —
ويصير على عشيرته وبلاده ؛ وبلاده شراً مستظيراً ، إلا أنه قد
لا يعدم حسن الاستقبال من فريقين :

أولهما : زملاؤه المجرمون إخوان السوء .

وثانيهما : رجال الحفظ الذين سيتولون مراقبته في بلدته

كشيخ الخفراء ، وشيخ البلد .

يحاول الأولون أن يستعيدوه الى حظيرتهم .

ويحاول الآخرون بالوعد والوعيد أن يبتزوا القروش
المعدودات التي يكون قد حصل عليها من مصلحة السجون .
والنتيجة الطبيعية لذلك إندلاع جذوة الطغيان في نفوس تلك
الطفمة من الأشرار ، أدركت الأمم المتمدينة منذ زمن بعيد حاجة
الخارجين من السجون الى المساعدة والمعونة ، فبنت حكومات
وشعوبا لتنسيق هذه المساعدات ، وجعلها أفضل مما تكون
أثراً .

بدأت الحكومة الانجليزية في سنة ١٧٩٢ ، أي منذ أكثر
من قرن ونصف قرن بالقيام بهذا الواجب ، فسدت قانونا يمنع
القضاء حق إرسال أي سجين مفرج عنه إلى أبراشيته ، ومن ذلك
الحين انتشرت جمعيات المسجونين المفرج عنهم ، فأُسست جمعية
برمنجهام البشرية ، ملجأ جاوسستر وبركستل وغيرها .

وفي سنة ١٩٠٩ قرر القومسيون العام للسجون في إنجلترا تأسيس هيئة جديدة لمساعدة المفرج عنهم - - - وقدم مستر تشرشل وزير الداخلية يومئذ هذا القرار إلى مجلس العموم الذي أقره وتكونت على الأثر جمعية جديدة سميت الجمعية المركزية لمساعدة المسجونين المفرج عنهم ، وهي هيئة شبه حكومية ، يرأسها وزير الداخلية ، وتمنحها الحكومة إعانة سنوية ، ومركزها مدينة لندن ويعقد سنوياً مؤتمر من ممثلي الجمعيات المختلفة ، ومأمورو السجون ، لبحث المسائل العامة ، وتوزيع الإعانات السنوية على الجمعيات .

كما تكونت جمعيات خاصة لمساعدة المفرج عنهم من الشبان تبدأ عملها من اللحظة التي يلقي فيها القبض على شاب أو شابة ، فيكلف أحد الأعضاء بزيارة منزل المحكوم عليه لمعرفة حالته الاجتماعية ، وعادات أهله وعشيرته وصفاتهم ، وحالة السجين الجثمانية والعقلية ، وتساعد هذا الباحث السلطة الإدارية في تعيين المعهد الذي ترسل الشاب إليه ، ثم تستعد الجماعة لاستقبال الشاب ومساعدته من صباح يوم خروجه ، فتمنحه الملابس ، ويصحبه

أحد ضباط المراقبة إلى الجهة التي سيقصدها ، ويكون في رعاية أحد أعضاء الجمعية في تلك الجهة .

وهذا العضو يصحبه بصفتين :

الأولى — صفة الشاب الناصح .

والثانية — صفة رجل البوليس المحافظ .

ولقد كان انظام المساعدات في إنجلترا أبلغ الأثر في الإقلال من عدد المجرمين ، وليس أبلغ في الدلالة على النجاح من اضطرار قومسيون السجون العام ، إلى إقفال عدة سجون منذ سنة ١٩١٩ إلى اليوم ، لعدم الحاجة إليها ، نظراً إلى تناقص عدد المسجونين .

بهذا وبغيره مما لا يتسع المجال للإفاضة فيه تصبح السجون دور إصلاح وتهذيب .

وفي عقيدتي أن المجرم الذي يحكم عليه لأول مرة يجب أن يعطى فرصة أخرى ليسترد كرامته ، فلا نجعله يحقد على المجتمع ونخلق منه مجرماً عتيداً في الاجرام لمجرد أن بعض القوانين

باعدت بينه وبين وسائل الإصلاح ، والرجوع إلى حياة الشرف
والاستقامة .

ولا يفوتني في نهاية هذه العجالة أن أعدد القراء بذبذة عن
المسجون في مصر ، لزميلي الأستاذ عبدالعتاح عنايت « وفاته الله »

